

﴿يَبْنِيْ اَقِمِ الصَّلَاةَ وَاْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَاَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاَصْبِرْ عَلٰى
مَا اَصَابَكَ اِنَّ ذٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْاُمُوْر﴾ [لقمان: 17]

❁ مُنَاسِبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

الْوَصِيَّةُ بِمَا
يُضْلِحُ الْعَمَلَ
وَيُصَدِّقُ
التَّوْحِيدَ

لَمَّا نَبَّهَ لُقْمَانُ ابْنَهُ عَلَى إِحَاطَةِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِقَامَتِهِ الْحِسَابَ؛
أَمَرَهُ بِمَا يَدَّخِرُهُ لَذَلِكَ تَوَسُّلاً إِلَيْهِ، وَتَخَضُّعاً لَدَيْهِ، وَهُوَ رَأْسُ مَا
يُضْلِحُ بِهِ الْعَمَلَ، وَيُصَحِّحُ التَّوْحِيدَ، وَيُصَدِّقُهُ، فَقَالَ: ﴿يَبْنِيْ اَقِمِ
الصَّلَاةَ وَاْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَاَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاَصْبِرْ عَلٰى مَا اَصَابَكَ﴾ (1).

❁ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿عَزَمَ﴾: (عزم) تَدُلُّ اسْتِثْقَائُهَا عَلَى الْقَطْعِ وَالْجَزْمِ،
يُقَالُ: عَزَمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا فَعَلَ كَذَا، أَيْ: جَعَلْتُهُ أَمْرًا عَزَمًا، أَيْ: لَا
مَنْوِيَّةَ فِيهِ (2)، وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْعَزْمُ: مَا عَقَدَ عَلَيْهِ الْقَلْبُ أَنَّكَ فَاعِلُهُ،
أَوْ مِنْ أَمْرِ تَيَقَّنْتَهُ (3).

وَعَزَمَ الْأُمُورَ: مَا يُعَزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْرِ لظُهُورِ رُشْدِهِ، وَمَوْضِعِ
الْحِظِّ فِيهِ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ التَّمَسُّكُ بِهِ (4).

❁ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِيَّةُ:

الصَّلَاةُ رَأْسُ
الْأَعْمَالِ
الشَّرْعِيَّةِ وَأَسْأَلُهَا

يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ تَامَّةً بِشُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا وَوَاجِبَاتِهَا، وَأْمُرْ
بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَحَمَّلْ مَا يُصِيبُكَ مِنَ الْأَذَى مُقَابِلَ
ذَلِكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوَصَايَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي
يَنْبَغِي الْحِرْصُ عَلَيْهَا (5).

(1) البقاعي، نظم الدرر: 173 / 15.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عزم).

(3) الخليل بن أحمد، العين: (عزم).

(4) الواحدي، التفسير البسيط: 239 - 238 / 6.

(5) نخبة من العلماء، التفسير لليسر، ص: 412.

وترشد الآية الكريمة إلى ما يستلزم العلم بالمعروف؛ ليأمر به، والعلم بالمنكر؛ لينهى عنه، والأمر بما لا يتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا به، من الرفق والصبر، وإلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد أن يناله من الناس أذى، وفيها دليل على أن خوف المكروه لا ينبغي أن يمنع من الأمر بالمعروف، إلا أن يخاف مكروهاً لا يطيقه، ولا يحتمله⁽¹⁾.

❁ الإيضاح اللغوي والبلاغي:

عِلَّةُ فَضْلِ الْآيَةِ عَنْ سَابِقَتِهَا:

فَصَلَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيْ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ عَمَّا قَبْلَهُ؛ لِوُقُوعِهِ اسْتِنَافًا نَحْوِيًّا، حَيْثُ انْتَقَلَ لُقْمَانُ مِنْ تَعْلِيمِهِ ابْنَهُ أَصُولَ الاعتقادِ إِلَى تَعْلِيمِهِ أَصُولَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَابْتَدَأَ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ⁽²⁾.

تَعْلِيمُ لُقْمَانَ
ابْنَهُ أَصُولَ
الْأَعْمَالِ
الصَّالِحَةِ

فَائِدَةُ تَكَرُّرِ النَّدَاءِ بـ ﴿يَبْنِيْ﴾ وَغَرَضُهُ:

كُرِّرَ النَّدَاءُ بِالْبُيُوتَةِ ﴿يَبْنِيْ﴾ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا إِنْ تَكُنْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ﴾؛ قَصْدًا لِإِرَادَةِ تَجْدِيدِ نَشَاطِ السَّامِعِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْعَى إِلَى إِدْرَاكِ الْكَلَامِ وَوَعْيِهِ⁽³⁾، وَفِي تَكَرُّرِ النَّدَاءِ أَيْضًا تَنْبِيهُ عَلَى فَرْطِ النَّصِيحَةِ لَفَرْطِ الشَّفَقَةِ⁽⁴⁾.

إِظْهَارُ التَّحَبُّبِ
فِي الْوَعِظِ أَدْعَى
لِقَبُولِهِ

وَالْغَرَضُ مِنَ النَّدَاءِ التَّحَبُّبِ وَالِاسْتِعْطَافِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَصْغِيرُ لَفْظِ الْبُيُوتَةِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْعَى إِلَى قَبُولِ النَّصِيحِ الْوَاردِ بَعْدَ النَّدَاءِ⁽⁵⁾.

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 18/ 113، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/ 430، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن: 1/ 648.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 21/ 164.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 21/ 162.

(4) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 173.

(5) البقاعي، نظم الدرر: 15/ 171.

عَظَّمَ قَدْرَ
الصَّلَاةِ وَكَوَّنَهَا
أَوْجَبَ الْوَاجِبَاتِ
الْعَمَلِيَّةِ

(إِقَامَةُ الصَّلَاةِ)
تَرْكِيبُ مَعْهُودٍ
شَرْعًا يُرَادُ
بِهِ الصَّلَاةُ
الْخَمْسُ

دِلَالَةُ الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ:

فَعَلَ الْأَمْرَ «أَقِم» مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: «يَبْنِئْ أَقِمِ الصَّلَاةَ» يَدُلُّ عَلَى النَّصْحِ وَالْإِشْرَادِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْقِيقِ مَصَالِحِ أُخْرَوِيَّةٍ بِالْأَصَالَةِ وَمَصَالِحِ دُنْيَوِيَّةٍ بِالتَّبَعِ، وَلَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ أَوْجَبُ الْوَاجِبَاتِ بَعْدَ تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى.

مَعْنَى (أَل) فِي «الصَّلَاةِ»:

(أَل) الدَّاخِلَةُ عَلَى «الصَّلَاةِ» مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: «يَبْنِئْ أَقِمِ الصَّلَاةَ» عَهْدِيَّةٌ، وَالْمَرَادُ: خُصُوصُ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ (إِقَامَةُ الصَّلَاةِ) مُسْتَعْمَلٌ فِي خُطَابِ الشَّرْعِ لِهَذَا الْمَعْنَى، كَمَا وَرَدَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»⁽¹⁾، وَالْمَرَادُ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ الَّذِي هُوَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ: الصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَةُ، وَالصَّلَاةُ التَّوَجُّهُ إِلَى اللَّهِ بِالْخُضُوعِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ فِي أَوْقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ فِي الشَّرِيعَةِ الَّتِي يَدِينُ بِهَا لِقْمَانُ⁽²⁾.

وَيُؤَيِّدُ مَعْنَى الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ - وَهُوَ أَنَّ (أَل) عَهْدِيَّةٌ لَا اسْتِغْرَاقِيَّةٌ - أَنَّ هَذِهِ الْوَصَايَا اقْتَصِرَ فِيهَا عَلَى مَا كَانَ وَاجِبًا مُتَحَتِّمًا فِعْلُهُ، وَالْوَاجِبُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ هِيَ الصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَةُ عَلَيْهِ.

عَرَضُ الْعُظْفِ عَلَى إِقَامَةِ الصَّلَاةِ:

عُظِفَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ»؛ لِأَنَّ بِإِقَامَةَ الصَّلَاةِ يُكْمَلُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ؛ إِذْ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِهَا تَمْنَعُ صَاحِبَهَا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمُنْكَرَاتِ وَالْفَوَاحِشِ، كَمَا

الْجَمْعُ بَيْنَ
تَوْفِيقِ حَقِّ اللَّهِ
تَعَالَى وَحَقِّ
خَلْقِهِ

(1) رواه البخاري في صحيحه (برقم: 8)، ومسلم في صحيحه (برقم: 16).

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 162/ 21.

قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾⁽¹⁾
 [العنكبوت: 45]؛ فلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ أَتْبَعَهُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ
 الْمُنْكَرِ؛ لِأَنَّ بِهِمَا تَكْمِيلَ غَيْرِهِ، فَفِي الْأَوَّلِ تَوْفِيَةٌ حَقُّ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ،
 وَفِي الْآخِرِ تَوْفِيَةٌ حَقُّ الْخَلْقِ⁽²⁾.

دِلَالَةُ فِعَالِي الْأَمْرِ وَالْمُنْكَرِ وَأَمْرُهُ: ﴿وَأَنَّهُ﴾:

الْفِعْلَانِ (مُرٌّ) وَ(أَنَّهُ) الْوَارِدَانِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَمْرٌ
 بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ كِلَاهُمَا فِعْلٌ أَمْرٌ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ (أَنَّهُ)
 فِي ظَاهِرِهِ دَالًّا عَلَى التَّركِ، فَإِنَّهُ فِعْلٌ أَمْرٌ، وَالْأَسْلُوبُ فِي الْبَلَاغَةِ
 أَسْلُوبُ أَمْرٍ كَذَلِكَ، وَهُمَا فِعْلَانِ دَالَّانِ عَلَى النَّصْحِ وَالتَّوْجِيهِ
 وَالْإِرشَادِ؛ لَكُونَ السِّيَاقِ سِيَاقَ إِبْدَاءِ النَّصْحِ وَالْمُبَالِغَةِ فِيهِ، وَلَا يُنَافِي
 ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ وَاجِبَيْنِ؛ إِذِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ
 أَظْهَرِ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّتِي وَقَعَ بِهَا تَفْضِيلُهَا عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ.

الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيُ عَنِ
الْمُنْكَرِ مِنْ أَبْزَرْ
خَصَائِصِ أُمَّةِ
الْإِسْلَامِ

مَعْنَى (أَل) فِي ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ وَ﴿الْمُنْكَرِ﴾:

(أَل) فِي ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ وَ﴿الْمُنْكَرِ﴾ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَأَمْرٌ
 بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ لِلْجَنَسِ، وَالْمُرَادُ الْأَمْرُ بِعُمُومٍ مَا عُرِفَ
 حَسَنُهُ فِي الشَّرْعِ، وَالنَّهْيُ عَنْ عُمُومٍ مَا عُرِفَ قُبْحُهُ فِيهِ، وَذَلِكَ
 الْعُمُومُ مَقِيدٌ بِحَسَبِ الْوُسْعِ وَالطَّاقَةِ؛ إِذْ لَا يَكَادُ يَتَأْتَى لِأَحَدٍ أَنْ يَأْمُرَ
 بِكُلِّ مَعْرُوفٍ، وَيَنْهَى عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ: مُرٌّ بِكُلِّ مَا تَقْدِرُ
 عَلَى أَمْرِهِ؛ تَهْذِيْبًا لِغَيْرِكَ وَنُصْحًا لَهُمْ، وَأَنَّهُ عَنْ كُلِّ مَا تَقْدِرُ عَلَى
 النَّهْيِ عَنْهُ؛ شَفَقَةً مِنْكَ عَلَى غَيْرِكَ⁽³⁾.

الْأَمْرُ بِكُلِّ
مَعْرُوفٍ وَالنَّهْيُ
عَنْ كُلِّ مُنْكَرٍ
بِحَسَبِ الْوُسْعِ

وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِـ (أَل) الْعَهْدُ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَعْظَمُ مَعْرُوفٍ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ،
 وَأَعْظَمُ مُنْكَرٍ، وَهُوَ الشِّرْكَ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ⁽³⁾.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 173 / 15 - 174.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 174 / 15، والآلوسي، روح المعاني: 88 / 11.

(3) السيوطي، الدر المنثور: 523 / 6.

والأَوَّلُ أظهر؛ لأنَّه أعمُّ، فیدخلُ فی المعروفِ التَّوْحِيدُ وجميعُ ما یحبُّه اللهُ تعالیٰ، ویَرْضاهُ، ویدخلُ فی المنکرِ الشُّرکُ وجميعُ ما یکرهه اللهُ سُبْحانه، ویأباهُ.

نُكْتَةُ تَقْدِيمِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ:

فِعْلُ الْمَعْرُوفِ
مُسْتَلَزِمٌ تَرْكِ
الْمُنْكَرِ

قَدْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾؛ لاسْتِلْزَامِهِ تَرْكَ الْمُنْكَرِ، بِخِلَافِ تَرْكِ الْمُنْكَرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ فِعْلَ الْمَعْرُوفِ، وَإِنَّمَا غَايَتُهُ الْكَفُّ عَنِ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ⁽¹⁾.

بَلَاغَةُ الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ:

اسْتِيعَابُ كُلِّ
أَوْجِهَةِ الْخَيْرِ
وَالشَّرِّ

بَيْنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ مُقَابَلَةٌ مَعْنِيَيْنِ بِمَعْنَيَيْنِ، وَالنُّكْتَةُ فِي هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ: اسْتِيعَابُ كُلِّ أَوْجِهَةِ الْخَيْرِ فِي الْأَمْرِ وَكُلِّ أَوْجِهَةِ الشَّرِّ فِي النَّهْيِ، فَكَانَ فِي هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ إِيجَازٌ بَدِيعٌ بَلِيعٌ؛ إِذْ لَا تَجِدُ ضَرْبًا مِنْ أَضْرِبِ الْخَيْرِ إِلَّا وَهُوَ مُنْدرِجٌ تَحْتَ لَفْظِ الْمَعْرُوفِ، وَلَا ضَرْبًا مِنْ أَضْرِبِ الشَّرِّ إِلَّا وَهُوَ مَشْمُولٌ بِلَفْظِ الْمُنْكَرِ⁽²⁾.

عَرَضُ عَطْفِ الصَّبْرِ:

الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ
النَّاهِي عَنِ
الْمُنْكَرِ مُخْتِاجٌ
إِلَى الصَّبْرِ عَلَى
مُعَادَاةِ النَّاسِ

عُطِفَ الْأَمْرُ بِالصَّبْرِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ قَدْ يَجْرَانِ لِمَنْ قَامَ بِهِمَا مُعَادَاةً مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَوْ أَدَّى مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا لَمْ يَصْبِرْ عَلَى مَا يُصِيبُهُ جَرَاءَ أَمْرِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيِهِ عَنِ الْمُنْكَرِ يَوْشِكُ أَنْ يَدْعَهُمَا⁽³⁾.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 174 / 15.

(2) أحمد إبراهيم محمد علي، سورة لقمان: دراسة بلاغية، ص: 1612.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 165 / 21.

دلالة الأمر بالصبر:

فَعَلَ الْأَمْرَ **﴿وَأَصْبِرْ﴾** مِنْ قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: **﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾** دالٌّ على النصّح والإرشاد؛ لما فيه من تحقيق مصالح أُخْرَوِيَّةٍ ودُنْيَوِيَّةٍ، ولا يتنافى هذا مع وجوبه، فقد ورد الأمر بالصبر في القرآن الكريم مرّاتٍ عديدةً.

الصَّلَاةُ وَالصَّبْرُ
مِلَاكُ الْاِسْتِعَانَةِ

وَقَدْ بُدِئَتْ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ بِالصَّلَاةِ، وَخُتِمَتْ بِالصَّبْرِ؛ لِأَنَّهَا مِلَاكُ الْاِسْتِعَانَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾** [البقرة: 45] (1).

دلالة التعبير بالاسم الموصول وصلته:

﴿مَا﴾ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾** اسْمٌ مُوصُولٌ، وَ**﴿أَصَابَكَ﴾** صَلَاتُهُ، وَفِي التَّعْبِيرِ بِالاسْمِ الْمَوْصُولِ دَلَالَةٌ عَلَى الْعُمومِ، أَيْ: اصْبِرْ عَلَى جَمِيعِ الَّذِي أَصَابَكَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ مِنَ الْفَاضِلِ الْعُمومِ. وَفِي اخْتِيَارِ جُمْلَةِ الصَّلَةِ **﴿أَصَابَكَ﴾** تَهْيِئَةٌ لِنَفْسِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ بَأَنَّ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ غَالِبًا عِدَاوَةٌ وَأَذَى مِنَ النَّاسِ، وَلِذَا اخْتِيرَ لَهَا صِغَةُ الْمَاضِي؛ لِتَحْقِيقِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِصَابَةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوْطِنَ نَفْسَهُ عَلَى الصَّبْرِ، وَيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ (2).

وُجُوبُ تَوْطِينِ
الْمَرْءِ نَفْسَهُ عَلَى
الصَّبْرِ

دلالة حرف الجرّ **﴿عَلَى﴾**:

حَرْفُ الْجَرِّ **﴿عَلَى﴾** دَالٌّ فِي الْأَصْلِ عَلَى الْاِسْتِعْلَاءِ، وَاخْتِيرَ هَذَا الْحَرْفُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾**؛ تَعْظِيمًا لَشَأْنِ الصَّبْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْمَعْنَى: اصْبِرْ صَبْرًا عَظِيمًا بِحَيْثُ يَكُونُ حَالُكَ مِنْ التَّمَكُّنِ مِنْهُ كَحَالِ الْمُسْتَغْلِي عَلَى شَيْءٍ عَلَى وَجْهِ التَّمَكُّنِ (3).

تَعْظِيمُ شَأْنِ
الصَّبْرِ لِلْمَأْمُورِ بِهِ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 175 / 15.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 175 / 15.

(3) البقاعي، نظم الدرر: 175 / 15.

تَغْلِيلُ الْحُكْمِ
بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ

عِلَّةُ فَصْلِ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾:

فَصَلَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ عَمَّا قَبْلَهُ؛ لِكَوْنِهِ تَغْلِيلًا لُجُوبِ امْتِثَالِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَفِيهِ إِذْنٌ بَأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَيْسَ بِمَنْزِلَتِهِ⁽¹⁾.

وهذا التَّغْلِيلُ لَا يَتَنَاهَى مَعَ كَوْنِ الْفَصْلِ وَاقِعًا عَلَى جِهَةِ الِاسْتِثْنَاءِ الْبَيَانِي⁽²⁾؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الِاسْتِثْنَاءِ الْبَيَانِي فَصْلٌ جُمْلَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا؛ لَوْقُوعِهَا جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ يُفْهَمُ مِنَ الْأُولَى، وَهَذَا قَدْ يَكُونُ تَغْلِيلًا، وَهُوَ الْوَاقِعُ فِي جُمْلَةٍ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الْجُمْلَةُ الْأُولَى، فَنَزَلَتْ الْأُولَى مَنْزِلَةَ السُّؤَالِ، وَنَزَلَتْ التَّالِيَةُ لَهَا مَنْزِلَةَ الْجَوَابِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَلْتَحِمَ بِسُؤَالِهِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ.

وَبَلَاغَةُ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ يَكْمُنُ فِي أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ تَبَعَتْ فِي نَفْسِ الْمُتَلَقِّي جُمْلَةً مِنَ الْأَسْئَلَةِ، تَكُونُ جَاذِبَةً لَهُ، مُشَارِكَةً لَهُ فِي الصِّيَاغَةِ، وَيَكْتَفِي الْأَسْلُوبُ بِمَا يُثِيرُهُ، فَلَا يَظْهَرُ مُصَرَّحًا بِهِ، ثُمَّ تَرِدُ الْجُمْلَةُ التَّالِيَةُ عَلَى نَفْسٍ مُسْتَشْرِفَةٍ مُتَطَلِّعَةٍ، فَيَتِمَّ كُنُ الْجَوَابِ مِنْهَا غَايَةَ التَّمَكُّنِ⁽³⁾.

بَيَانُ قَائِلِ جُمْلَةٍ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾:

اخْتَلَفَ فِي جُمْلَةٍ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، فَقَالَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَتَكُونُ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهَا مِنْ تَمَامِ كَلَامِ لُقْمَانَ فِي وَصِيَّتِهِ لِابْنِهِ، وَكَوْنُهُ مِنْ كَلَامِ لُقْمَانَ أَظْهَرُ؛ لِيَكُونَ الْكَلَامُ نَسْقًا وَاحِدًا.

فَائِدَةُ التَّوَكِيدِ بِـ ﴿إِنَّ﴾ وَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ:

فِي قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ تَأْكِيدٌ لِلْجُمْلَةِ بِـ

كَوْنُهَا مِنْ كَلَامِ
لُقْمَانَ؛ لِجِيءَ
الْكَلَامُ عَلَى نَسْقٍ
وَاحِدٍ

تَفْهِيمُ الْمَعْنَى
وَتَثْبِيتهُ فِي نَفْسِ
الْمُتَلَقِّي

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 73 / 7.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 15 / 175.

(3) سورة لقمان دراسة بلاغية، ص: 1613.

﴿إِنَّ﴾ واسميّة الجملة؛ وذلك لإرادة الاهتمام بالمذكورات من إقامة الصلاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر على البلاء، وفي تصدير الجملة باسم الإشارة الدال على البعد ضرب من ضروب التوكيد المعنوي، وفي هذا التأكيد أيضًا: تقرير لهذا المعنى وتثبيتته في نفس المخاطب؛ ليكون ذلك أدعى للالتزام ما تقدم.

غرض التعبير باسم الإشارة للبعد ﴿ذَلِكَ﴾:

اسم الإشارة ﴿ذَلِكَ﴾ من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ دال على البعد، وهو يقتضي تعظيم المذكور قبل بالإيماء إلى بُعد منزلته في الفضل، وأنه في المكانة العالية والمنزلة السامية⁽¹⁾. والمشار إليه هو الصبر الوارد في قوله: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾، وذلك لإفراد حرف الخطاب مع اسم الإشارة ﴿ذَلِكَ﴾، ويجوز أن يكون المراد جميع ما تقدم على تأويل ﴿ذَلِكَ﴾ بالمذكور، أو بما ذكر⁽²⁾.

معنى ﴿مِنْ﴾ ودلائلها:

حرف الجر ﴿مِنْ﴾ من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ دال على التبعيض، وذلك لأنَّ عَزَمَ الأمور: ما يُعَزَمُ عليه من الأمر لظهور رُشده، وموضع الحظ فيه، وكان من الواجب التمسك به⁽³⁾، وهذا ليس خاصًا بالمذكورات في هذه الآية الكريمة.

دلالة التعبير بالمصدر ﴿عَزَمَ﴾:

لفظ ﴿عَزَمَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ مصدر، وفي التعبير به مُبالغة⁽⁴⁾ في وصف الأفعال المتقدمة بما يقتضي مدحها، من كونها ظاهرة الرشد، وأنه من الواجب المتحتم الاستمسك بها.

تَعْظِيمُ شَأْنِ
الْوَصَى بِهِ

عَزَائِمُ الْأُمُورِ
مَا ظَهَرَ رُشْدُهُ
وَوَجِبَ التَّمَسُّكُ
بِهِ

المُبَالِغَةُ فِي مَدْحِ
الْأَعْمَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 175 / 15، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 73 / 7.

(2) الألوسي، روح المعاني: 88 / 11.

(3) الواحدي، التفسير البسيط: 238 / 6 - 239.

(4) سورة لقمان دراسة بلاغية، ص: 1614.

وَعَزَمُ الْأُمُورِ: مَعَزُومَاتُهَا، فَيَكُونُ مِنْ تَسْمِيَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ أَوْ اسْمِ
الفاعلِ بِالْمَصْدَرِ، وَالْمَعْنَى: الْأُمُورُ الْمُقْطُوعُ بِهَا الْمَفْرُوضَةُ، أَوْ الْأُمُورُ
الْقَاطِعَةُ الْجَازِمَةُ بِجَزْمِ فَاعِلِهَا، أَي: الَّتِي هِيَ أَهْلٌ لِأَنْ يَعْزِمَ الْعَازِمُ
عَلَيْهَا، وَيَتَّجِهَ الْجَازِمُ إِلَيْهَا بِكُلِّيَّتِهِ⁽¹⁾.

فَائِدَةٌ: إِضَافَةُ الْعَزْمِ إِلَى الْأُمُورِ:

لِلْبَالِغَةِ فِي ظُهُورِ
رَشْدِ الْأَعْمَالِ
السَّابِقَةِ

إِضَافَةُ الْعَزْمِ إِلَى الْأُمُورِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ﴾ مِنْ بَابِ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ، كَمَا: مَكْرُ اللَّيْلِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ
الْإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى (فِي)، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا⁽²⁾، فَيَكُونُ ﴿عَزْمِ
الْأُمُورِ﴾ عَلَى جَعْلِ الْأُمُورِ عَازِمَةً، عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْعَازِمَ
هُوَ فَاعِلُهَا مِنَ الْعِبَادِ.

مَعْنَى (أَل) فِي ﴿الْأُمُورِ﴾:

الْوَصِيَّةُ بِجَلَدَاتِلِ
الْأَعْمَالِ
وَكَمَالَاتِهَا

(أَل) فِي لَفْظِ ﴿الْأُمُورِ﴾ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ﴾ تَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، أَي: إِنَّ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ
وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْمَصَائِبِ مِنْ
جَلَاتِلِ الْأُمُورِ وَكَمَالَاتِهَا.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 176 / 15، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 73 / 7، والقنوجي، فتح البيان:

287 / 10، والآلوسي، روح المعاني: 89 / 11.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 89 / 11.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والأربعون،
سورة الرّوم من الآية 08 إلى سورة لقمان الآية 20
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والأربعون، سورة الرّوم من الآية 08 إلى سورة لقمان الآية 20
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغامي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.

مج. 43 ، 816 صفحة ؛ 24x17 سم.

ردمك : 5-94-732-9948-978

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.

مج. 43 : المجلد الثالث والأربعون، سورة الرّوم من الآية 08 إلى سورة لقمان الآية 20.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 5-94-732-9948-978

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-9381682 بتاريخ 2024/12/31م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية : E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»